**1-2 مكونات الحكم الراشد**

إن المقصود بمكونات الحكم الراشد هو الأطراف التي تلعب دور مهم ومرافق، سواء كان تنفيذي أو تشاوري او تشاركي، وتعتبر الدولة و القطاع الخاص والمجتمع المدني من مكوناته الرئيسية.

**1-2-1 الدولة**

يختلف تعريف الدولة إلى تنوع وجهات النظر والتخصصات، فالجغرافي يرتكز تعريفه للدولة من خلال تراب وطني محدد، و السوسيولوجي لا يفصلها عن واقعة التمييز بين الحاكمين و المحكومين، أما المختص في التاريخ فينظر إليها على أنها تعبير عن نمط وجود أمة، و يعرفها المختص في القانون بمثابة نسق من الضوابط، أما الاقتصادي فيعتبرها السلطة التخطيطية العليا، و يتضح أن الدولة مفهوم فلسفي و سياسي ورهان السلطة الأساسي[[1]](#footnote-1).

وتعبير "دولة" ليس قديما للغاية ومع ذلك فإن أغلب الأفكار التي يثيرها في ذهن الكثير من الناس تتمحور حول فكرة السلطة والنظام، وترجع إلى عهد المدينة اليونانية و الإمبراطورية اليونانية و الإمبراطورية الرومانية، و بدا استعمال كلمة الدولة بمعناها الحديث في اللغة السياسية[[2]](#footnote-2). وتعرف الدولة من منظور الجغرافية السياسية على أنها عبارة عن رقعة من الأرض موحدة ومنظمة سياسيا و يسكنها سكان أصليين لها حكومة وطنية تتمتع بالسيادة على جميع أطراف الدولة ولديها القوة الكافية لحماية الدولة[[3]](#footnote-3).

كما ان هناك عوامل رئيسية لقيام الدولة وهي توفر رقعة من الأرض محددة بحدود موضحة ومعترف بها، وجود شعب أو سكان أصليين يعيشون على تلك الأرض باستمرار ولهم روابط قوية بينهم تجعل منهم وحدة سياسية كاملة تتوفر على تنظيم سياسي تمارس من خلاله الدولة وظائفها داخل وخارج كل حدودها السياسية[[4]](#footnote-4).

إضافة على هذا هناك عوامل أخرى مهمة والتي تتعلق بعدم وجود التزامات خارجية مفروضة، لان جوهر الدولة هو الاستقلال الذاتي وحكم الشعب نفسه بنفسه وأن تكون لهذه الوحدة السياسية القوة الكافية لحماية الشعب، لأن عدم وجود القدرة على نشر وضمان الأمن بين أفراد المجتمع من الاعتداءات الخارجية يجعل الدولة في حالة عدم الاستقرار[[5]](#footnote-5)وهشة.

**1-2-2 القطاع الخاص**

يقصد بالقطاع الخاص كل ما هو خاص أو تابع لمجموعة من الأفراد أو فرد لهم كامل القدرة والاستقلالية في تسيير شؤون مؤسساتهم ومختلف أعمالهم في مجالات وفروع الاقتصاد. دور القطاع الخاص مهم جدا ولا يمكن الاستهانة به نظرا لمساهمته في تطوير فروع الاقتصاد وتوفير الشغل ومنه مرافقة القطاع العام الذي يشمل كل المؤسسات المسيرة و المملوكة من طرف الدولة ولا دخل للإقطاع الخاص بها. لكن مع التطور الذي حصل في دول العالم في مجال الأنظمة الاقتصادية، الكل أصبح يسعى إلى تطوير نشاطه من أجل كسب أرباح إضافية و تعزيز مكانته. وجاءت سياسة صندوق النقد الدولي لتعطي الأولوية للقطاع الخاص، وهذا في إطار السياسات الإصلاحية التي تسعى إلى إصلاح أنظمة الحكم الإداري وذلك عن طريق غلق المؤسسات العاجزة أو فتح رأس مالها إلى الشركات الخاصة وتحسين التسيير والمراقبة، وهذا لضمان ديمومة مناصب العمل.

واستطاعت عدة دول بالنهوض باقتصادها بعد الاستعانة بالقطاع الخاص الذي ساهم بظهور عدة أنواع من الشركات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من الأنواع الجديدة من الشركات، وهذا في إطار الدعم المالي والضريبي والإطار القانوني الذي سعت الدول إلى إحداثه. لكن تبقى أهمية التنافس على السوق من الأسباب التي تدفع إلى انتهاج طرق ملتوية والدخول في نفق مظلم تسوده الصراعات من اجل الاستحواذ على أكبر عدد من المشاريع المختلفة وذات القيمة المالية الكبيرة. ومن هذا ظهرت أنواع مختلفة من الفساد والرشوة والمحسوبية وقلة الشفافية وعدم نشر الإحصائيات المهمة والضرورية.

**1-2-3المجتمع المدني**

شهد مفهوم المجتمع المدني تطورا عبر الفترات التاريخية منذ ظهوره في منتصف القرن السابع عشر حيث عرفه توماس هوبز الفيلسوف الإنجليزي بشكل لا يميز فيه بينه وبين الدولة حيث أن هناك ترابط كبير بينهما[[6]](#footnote-6). أما في القرن الثامن عشر تغير المفهوم إلى أن المجتمع المدني هو الوسيط بين مؤسسات الدولة وبقية أفرد المجتمع وأعتبره جان جاك روسو مجتمع يتمتع بالسيادة يمكنه صياغة إرادة عامة، ولم يغفل الفيلسوف الألماني هيقل حقيقة التداخل الموجود بين المجتمع المدني والأطراف الأخرى بحيث يخترق الواحد منهما الأخر[[7]](#footnote-7). و قد ظهر دور المجتمع المدني كممارسة في موجة الاحتجاجات من أجل تحقيق الديمقراطية التي شهدت انهيار عدة نظم شمولية و السلطوية في جنوب أوروبا في منتصف السبعينات في البرتغال و اليونان وإسبانيا، ثم في منتصف السبعينات في دول أخرى منها الإكوادور و البيرو، ثم بعض دول شرق أوروبا و عدد من دول إفريقيا في أواخر الثمانينات، اين ساهمت مختلف مكونات المجتمع المدني منها منظمات حقوق الإنسان و المنظمات الطلابية و المهنية في احتجاجات واسعة[[8]](#footnote-8).كما يشار على أن المجتمع المدني هو عبارة على مجموعة المنظمات التطوعية التي تنشط في المجال العام بين الأسرة و الدولة لتحقيق مصالح أفرادها في إطار الاحترام و التراضي و التسامح و الإدارة السليمة و التنوع و الاختلاف و من هنا يمكن تعريف المجتمع المدني على أنه بلورة أنماط من العلاقات في المجالات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الثقافية و قد تكون علاقات تعاونية أو تصارعيه و ذلك تماشيا مع درجة الاتفاق العام داخل المجتمع و حسب موازين القوة، التي تسعى لتحقيق مصالحها بشتى الوسائل[[9]](#footnote-9).

دور المجتمع المدني مهم وتتفق دول العالم على أهمية المنظمات غير الحكومية باعتبارها أحد الفاعلين الأساسيين في التنمية، بعدما اقتصرت هذه المنظمات في فترات سابقة على سد الفجوة في بعض القطاعات التي انسحبت منها الدولة بعد تطبيقها سياسات التحرير الاقتصادي، وتطورت بعد ذلك إلى المشاركة في صنع السياسات مع المؤسسات الرسمية في مختلف القطاعات[[10]](#footnote-10). و أصبح الأن التحدث عن علاقات غير مباشرة بين المواطن و الدولة تتوسطها تنظيمات المجتمع المدني و مؤسسات تتمثل في جمعيات و نقابات و أحزاب، تتميز بحرية التحرك الاجتماعي للأفراد و الجماعات و حرية التعبير و حرية المبادرة و المساهمة في تنمية المجتمع[[11]](#footnote-11). و مع مرور السنين و ارتفاع حاجة المواطنين لمتطلبات الحياة اليومية العديدة من ماء و كهرباء و غاز و شبكة طرقات معبدة و هياكل متعددة في كل القطاعات، تيقن المواطنين من أهمية إنشاء جمعيات محلية تسعى لرفع انشغالاتهم لدى السلطات المحلية، الإقليمية و الوطنية.

1. محمد الهلالي وعزيز لزرق، الدولة، دفاتر فلسفية نصوص مختارة، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، 2011، ص 9،5 [↑](#footnote-ref-1)
2. جاك دوندييه دي فابر: الدولة، ترجمة أحمد حسين عباس، مراجعة ضياء الدين صالح، القاهرة، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، 1958، ص 2 [↑](#footnote-ref-2)
3. حسين حمزه بندقجى، الدولة: دراسة تحليلية في مبادئ الجغرافيا السياسية، ط3، المطبعة الفنية الحديثة، المملكة العربية السعودية. 1983، ص 8 [↑](#footnote-ref-3)
4. نفس المرجع، ص 9،8 [↑](#footnote-ref-4)
5. نفس المرجع، ص 9 [↑](#footnote-ref-5)
6. العياشي عنصر, « ما هو المجتمع المدني ؟الجزائر انموذجا », Insaniyat / إنسانيات[En ligne], 13 | 2001, mis en ligne le 28 février 2013, consulté le 27 avril 2021. URL : http://journals.openedition.org/insaniyat/11257 ; DOI : https://doi.org/10.4000/insaniyat.11257 [↑](#footnote-ref-6)
7. نفس المرجع [↑](#footnote-ref-7)
8. محمد خنوش، المجتمع المدني و التنمية السياسية، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، المجلد 1، العدد2، 2016، ص 88 [↑](#footnote-ref-8)
9. محمد موسي صديق محمد، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية :دارسة تطبيقية على منظمات المجتمع المدني في السودان غي الفترة من 2005-2015، أطروحة دكتوراه، جامعة شندي، السودان، 2016، ص 30 [↑](#footnote-ref-9)
10. محمد خنوش، مرجع سابق، ص 89 [↑](#footnote-ref-10)
11. طايبي أمال، مرجع سابق، ص 234 [↑](#footnote-ref-11)